

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - عادي

خرق مقتضيات مرسوم إعداد لوائح أعضاء الجماعات السلالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، ينص المرسوم رقم 2.19.973 الصادر بتاريخ 9 يناير 2020 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 62.17 بشأن الوصايا الإدارية على الجماعات السلالية وتديير أملاكها، في الفقرة الثالثة من المادة الأولى، على أن "...اللوائح التي سبق إعدادها والمصادقة عليها تبقى سارية المفعول...".

وحيث إن إعداد لوائح ذوي الحقوق السلاليين من طرف نواب الجموع السلاليين بالعديد من الجماعات السلالية، دون التقيد بالفقرة الثالثة من المادة الأولى أعلاه، يضرب عرض الحائط مقتضيات المرسوم، ويحرم ذوي الحقوق من حقوقهم ومكتسباتهم. الأمر الذي يستدعي تدخلا لتشوية هذا الخلل القانوني الذي سيساهم في احتقان اجتماعي كبير في المستقبل القريب. لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الدوافع وراء عدم تقييد نواب الجموع السلاليين بمقتضيات المرسوم رقم 2.19.973 2020 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 62.17 بشأن الوصايا الإدارية على الجماعات السلالية وتديير أملاكها؟

- وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لبحث نواب الجموع على احترام مقتضيات المرسوم؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

صبري نبيل